أثر التنافسية الجبائية المشروعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر

The impact of legitimate fiscal competitiveness on attracting foreign direct investment, a case study of Algeria

د. بوخدوني جازية[1]، أ.د.قاسي ياسين[2]*

[1]جامعة البليدة2 (الجزائر)، djaziabdd@gmail.com

[2]جامعة البليدة2(الجزائر)، [2]kaci1972@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 06 / 11/ 2022 تاريخ القبول : 30 / 12/ 2022

الملخص:

في ظل التغيرات الحادثة على مستوى الإقتصاد العالمي، وفي نظام جديد يعرف بالعولمة تسعى معظم الدول إلى جذب أكبر قدر ممكن من التدفقات المالية، خاصة الإستثماراتالأجنبية منها، مستعملة في ذلك مجموعة من الوسائل، أهمها الجبائية لمدى تأثيرها على قرار المستثمر من جهة وكذا لأهميتها في جذبه إليها من جهة أخرى. إلا أن غياب إطار قانوني دولي يؤطر الجباية وينظمها، خاصة بعدما ظهرت وتفشت بعض الظواهر، كالغش الجبائي و التهرب الجبائي و التنافسية الجبائية بشقيها التنافسية الجبائية المضرة والتنافسية الجبائية غير المضرة. لاسيما لما تفعله هذه الأخيرة بالإقتصاد الوطني، خاصة في إستقطابالإستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية التنافسية الجبائية غير المضرة؛الإستثمار الأجنبي المباشر؛ الجزائر.

تصنيف Jel : Os 23

Abstract:

In light of the changes taking place at the level of the global economy, and in a new system known as globalization, most countries seek to attract the largest possible amount of financial flows, especially foreign investments, using a number of means, the most important of which is taxation due to its impact on the investor's decision on the one hand, as well as its importance in On the other hand, he is attracted to her. However, the absence of an international legal framework that frames and regulates collection, especially after the emergence and spread of some phenomena, such as fiscal fraud, fiscal evasion, and fiscal competitiveness with both its harmful fiscal competitiveness and harmless fiscal competitiveness. Especially for what the latter is doing to the national economy, especially in attracting foreign direct investment.

Keywords: harmless fiscal competitiveness, foreign direct investment, Algeria:

Jel classification code : Os 23

* المؤلف المرسل

1- مقدمة:

وجود الدولة في محيط يتميز بالتغير السريع جراء إفرازات العولمة، تسعى الدول للتتنافس فيما بينها لضمان مكانة دولية لها. وبروز التنافسية الجبائية كحتمية لحرية حركة رؤوس الأموال، جعلت الدول تبحث عن سبل من أجل التنافس و لكسب التدفقات المالية الأجنبية مستخدمة في ذلك أدوات مالية، خاصة الضريبية منها، كالتحفيز والإعفاء الضريبي. لإستقطابالإستثمار الأجنبي المباشر للدولة.

تبعا للعرض السابق تتبين لنا ملامح إشكالية لهذه الدراسة والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:**" كيف تؤثر التنافسية الجبائية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟**

وللإجابة عن السؤال الجوهري السابق نقترح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود من التنافسية الجبائية وماهي تصنيفاتها؟
- ماذا يعني بالإستثمار الأجنبي المباشر وماهي أشكاله ومحدداته؟
- ما واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ماهي العلاقة التأثيرية بين التنافسية الضريبية المشروعة والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

لدراسة الموضوع نقترح الإجابات المحتملة للأسئلة السابقة كما يلي:

- قد نعتبر التنافسية الجبائية كأحد دعائم للدولة او تحدي لها ؛
- يوفر الإستثمار الأجنبي المباشر مزايا للدولة المضيفة وبالتالي قد يحقق لها هامش الآمان في سوق يتميز بالتغير المستمر؛
- عملت الجزائر على توفير المناخ المناسب للإستثمار الأجنبي المباشر قد يؤهلها لتحتل مكانة مرموقة للدول أكثر إستقطابا له؛
- يوجد أثر إيجابي بين التنافسية الجبائية المشروعة و جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهمية الدراسة:

موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر. موضوع هام وأساسي لما يحقق من تدفقات للأموال والأفراد، وبالتالي مصدران مهمان لدفع بعجلة التنمية، لتحقيق معدلات النمو المنشودة. إضافة إلى ذلك تسعى الجزائر على غرار كل الدول لإحتلال مكانة دولية هامة خاصة في ظل التنافسية الجبائية مع دول أخرى مما يستوجب عليها تأهيل نفسها لمواجهة تلك التحديات المسفر عليها .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيمايلي:

- إبراز مفهوم لكل من التنافسية الجبائية وتصنيفاتها و الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- تحليل العلاقة التأثيرية بين التنافسية الجبائية المشروعة من جهة وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى.

2-تعريف وتصنيف التنافسية الجبائية .

قبل الولوج إلى انواع التنافسية الجبائية ، سنتطرق إلى تقديم تعاريف مختلفة للتنافسية الجبائية.

2-1- تعريف التنافسية الجبائية.

عرفها الأستاذ " فيليب ديدي" " Philippe Didier» «بأنها نتيجة لظاهرة العولمة، وتعبر عن العلاقة بين الدولة و المستثمرين، خاصة بعد التبادل التجاري الحر، الذي يتم خارج الحدود الإقليمية للدول، وما يمكن من خلالها تحرير حركة رؤوس الأموال، ومنه يكون مفهوم التنافسية الجبائية هي الخفض غير المرتقب لنسبة الضرائب من قبل الدولة(Didier, 2002., p. 103).

في هذا التعريف، ركز الأستاذ على جانب التخفيض الحاصل في الضريبة من أجل جذب حركة رؤوس الأموال إلى الدولة، لكن دون التطرق إلى طبيعة هذه الظاهرة، ومدى فعاليتها.

عرفتهامنظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي OCDE " بأنها ظاهرة عالمية، تحصل عندما تتنافس الدول فيما بينها من أجل الحصول على أكبر تدفقات للإستثمار الدولي، وذلك بتوفير أرضية تتخذها الدولة أو توفير مناخ مساعد لإستقطابالإستثمار الأجنبي المباشر، مما يحصل لدى المستثمر بدائل لإختيار البلد المراد الإستثمار فيه، هنا تصبح المنافسة الجبائية المضرة"(Oman, 2000, p. 23).

وجاء هذا التعريفأشمل من التعريف السابق، حيث وضح طبيعة العلاقة الموجودة بين التنافسية الجبائية من جهة و الإستثمار الأجنبي من جهة أخرى، ويعتبر هذا التعريف مفتاحا لفهم معنى المنافسة الجبائية المضرة.

عرفها الأستاذ " ماريني فيليب" " Philippe Marine" " الانحرافات و الفوارق الموجودة بين الأنظمة الجبائية للدول الناجمة عن تنامي ظاهرة التنافسية الجبائية لهذه الدول، من أجل السيطرة على مورد عالمي مهم و المتمثل في التدفق المال الأجنبي لأي دولة، مما خلق التباين في الأداء لهذه الدولة من الجانب الجبائي وفق التنافس الجبائي الحاصل بينهم مما يؤدي إلى الصراع من أجل البقاء، وتصبح مهددة بالنسبة للدول الأخرى التي لا تملك مؤهلات وإمكانيات البقاء، فتضمحل وتنطمس ثم تنسحب من السوق وهذا ما حدث في دول أوروبا(Philippe, 2004., p. 8).

أما في هذا التعريف لقد ركز الأستاذ، على خطورة هذه الظاهرة و تفشيها بسرعة خاصة في الدول الأوروبية، وربط التنافسية الجبائية المضرة بالإنحرافات في الأنظمة الجبائية مما نتج عنها تفاضل بين هذه الأنظمة.كما نلاحظ توافق هذا التعريف مع تعريف OCDE، في إعطاء نوع معين من التنافسية الجبائية، ألا وهو التنافسية الجبائية المضرة.

عرفها الأستاذ " رمضان صديق محمد" بأنها" إجراء ضريبي تقوم به الدولة من جانب واحد لتشجيع الإستثمار أو توسيع الوعاء الضريبي من خلال تخفيض معدلات الضريبة أو منح الإعفاءات الضريبية" (محمد، 2002 .، صفحة 16).

في هذا التعريف ركز الأستاذ، على آلية التنافس الجبائي مع تقديم طريقة ثانية التنافسية الجبائية ألا وهي الوعاء الضريبي وكذا الإعفاءات الضريبية.

2-2- تصنيفات التنافسية الجبائية.

إن اختلاف آراء الباحثين في إعطاء مفهوم للتنافسية الجبائية، كل حسب اختصاص دراستهم، أدى إلى اختلاف أنواع التنافسية الجبائية كل حسب تصنيف معين، فمنهم من أدرجوها ضمن الصيغة القانونية من حيث مشروعيتها أو غير المشروعة (أي المضرة أو غير المضرة) و البعض الآخر يصنفونها على أساس الهيكل السياسي للدول و الباقي يصنفونها حسب المستوى المحلي و الدولي.

ارتأينا تقسيمه إلى مايلي:

- تصنيف حسب صيغتها القانونية؛
- تصنيف حسب أساس الهيكل السياسي للدول؛
- تصنيف حسب المستوى الدولي والمحلي.

2-2-1- تصنيف حسب صيغتها القانونية.

أدى إختلاف تخصص الخبراء والفقهاء إلى تعدد التصنيفات والأنواع التنافسيةالجبائية فنجد في التصنيف الأول، التصنيف حسب قانونيتها، أي البحث عن شرعية أم عدم شرعية هذه التنافسية الجبائية (Didier، 2002.، الصفحات 109-111).ومنه يمكن تصنيف التنافسية الجبائية إلى نوعين رئيسين هما:

أولها التنافسية الجبائية المشروعة وثانيتها المنافسة الجبائية غير المشروعة.

1.1.2.2. التنافسية الجبائية المشروعة

و تعرف بأنها " عرض أدنى قيمة ممكنة في الضريبة من أجل أعطاء أعلى قيمة ممكنة من الخدمات العمومية في المحيط" (Didier, 2002., p. 111).

إذا هي تعمل على خلق قيمة معتبرة من الخدمات لعرضها في أحسن حالات، وهنا المنافسة تشيه إلى حد كبير تلك المنافسة التي تظهر بين المؤسسات.

كما يطلق عليها كذلك التنافسية الجبائية غير المضرة فتستمد مشروعيتها في إنعدام الضرر فيها، فهي تسعى إلى تحقيق المنافع لكل الأطراف الدولة- المستثمر.

وتتمثل المنافع التي تحققها التنافسية الجبائية المشروعة جذب الإستثمار الأجنبي وخلق مناصب الشغل وغيرها.

2.1.2.2. التنافسية الجبائية غير المشروعة

وتدعي كذلك بالتنافسية الجبائية المضرة أو التنافسية الجبائيةالخطرة.لأنها تسبب الضرر للدول سواء كانت الدولة المضيفة أو الدولة المشاركة في السوق حيث نجد الأولى تضحي بمواردها هام من أجل جذب الإستثمار الأجنبي، بدون إهتمامها بالمخاطر المحتملة الناجمة من تلك التضحية.

أما بالنسبة للثانية، عدم إستقطابالإستثمار الأجنبي لهذه للدولة يسبب لها ضرر جسيم، يتمثل في ضياع فرصة الاحتكاك بالتكنولوجيا المتقدمة التي يقدمها المستثمر للدولة المضيفة.

كما يحرمها من التدفقات المالية بالعملة الصعبة، ومنه يحرمها من تغطية نفقاتها، كما يسبب لها ضياع مناصب الشغل، وإنتشار البطالة بالكثافة، مما يؤثر سلبا على البنية الإجتماعية لتلك الدولة كإنتشار الآفات و المشاكل في المجتمع.فمثلا: عندما انضمت تونس إلى المنظمة العالمية للتجارة، وأصبحت تحرر القيود من أجل التبادل التجاري حر، استقطبت عدد لابأس به من الإستثمارت خلال فترة التسعينات، في حين كانت شقيقتها الجزائر تعاني عشرية، مما أخرها على ملاحقة الركب، وتعمل على إعادة جدولة الديون وخدمة الديون فقط. مما حرمها من الإستفادة التقنية العالية، التي يقدمها المستثمر.

2-2-2-تصنيف حسب أساس الهيكل السياسي للدول

إن أشكال الهيكل السياسي للدول، يختلف من دولة إلى دولة نظرا لحجم هذه الـــدول و تركيبتها، مما صنفت بعض الدول الفيدرالية و الأخرى الكونفيدرالية. و بما أن المنافسة الجبائية تكون بين الدول و كما يمكنها أن تكون بين الإمارات أو الولايات المكونة لنفس دولة.

و المقصود بهذا التصنيف، تنوع التنافسية الجبائية حسب حجم الدولة أو أساس هيكلتها السياسي، حيث تتغير وفق ذلك وهناك نوعين مهمين، أولهما التنافسية الجبائية في دولة فيدرالية وثانية المنافسة الجبائية في دولة كونفيدرالية.

1.2.2.2. التنافسية الجبائية في دولة فيدرالية

المقصود بالدولة الفيدرالية، هي دولة تحتوي على دويلات صغيرة أو أقاليم صغيرة، مستقلة التسيير أو الحكم إلا أنهم تنطوي تحت فيدرالية واحدة أو دولة واحدة، وتعمل على حفاظ تلك الوحدة السياسية كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا.

لو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية نجد التنافس الجبائي بين دويلاتها، فمثلا بين نويورك ولاس فيقاس أو شيكاغوا أو كاليفورنيا مختلفة فيما بينها(Heckly, 1999, p. 32).وبنفس طريقة في سويسرا وكل دولة تحتوي على دويلات صغيرة.

2.2.2.2. التنافسية الجبائية في دول الكونفيدارلية

تعرف دول بكونفيدرالية، بمجموعة دول تقع في نفس إقليم و لها قواسم مشتركة في تحقيق أهدافهم خاصة النمو و الإستقرار فنجد مثلا غرب آسيا أو كما تعرف بالاسكوا.

فتكون التنافسية الجبائية حادة و شديدة و ذلك من أجل الإستيلاء على أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب خاصة السوق الخليجي يعتبر ملاذا ملائما بالنسبة لهم(عبدالرحمان، 2000، صفحة 5).

فكل دولة التي تنتمي إلى هذه المنطقة(الاسكوا) تعمل على كسب المستثمرين، مستعملين في ذلك كل طرق و وسائل تحفزهم.و ما كثافة الترويج على هذه المنطقة في القنوات الفضائية و في مواقعها الإلكترونية أحسن دليل على اهتمام هذه الدول بالإستثمار الأجنبي.

3.2.2. تصنيف التنافسية الجبائية حسب المستوى المحلي أو الدولي

لا يقتصر وجود التنافسية الجبائية إلا في الدول، بل يمكن أن تكون بين الجماعات المحلية لدولة واحدة فتصبح التنافسية الجبائية وفق المستوى المحلي، و إذا كانت خارج الإقليم أو الحدود فتتعدى إلى المستوى الدولي.

تصنف التنافسية الجبائية كذلك حسب المستوى المحلي و الدولي و المقصود بهذا النوع. فنجد في الأولى التنافسية الجبائية على المستوى المحلي(جباية محلية) أما الثانية ف التنافسية الجبائية تكون على المستوى الكلي (جباية دولية).

1.3.2.2. التنافسية الجبائية على المستوى الوطني

حسب نموذج تيبوتTiebout*، كل شخص يستقر فيه الجماعة المحلية التي تقوم له خدمات عمومية فيما يخص الجباية المحلية الأقرب لما يتمناه، فالقطاع العام اللامركزي يسمح لكل واحد الإختيار كما لو أنه في سوق(Heckly, 1999, p. 29).

إلا أن هذا النموذج لقي انتقاد من طرف« جيلبرت Gilbert »لأنه يقوم على فرضية فرض الضرائب حسب" مبدأ الربح" الذي يطابق مستوى الخدمات العمومية المقدمة، هذا من جهة و لا نستطيع

تطبيقه في جميع الدول و خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، حيث ركز في دراسته على الجباية العقارية التي تمثل المورد الأساسي للجماعات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية.
اهتمتالدراسة بقياس تأثير هذه الضريبة على توطين الشركات بينت أنها تختلف حسب القطاعات، فقد أثرت هذه الضرائب على توطن تجارة التجزئة و شركات التأمين و ليس على توطين الصناعات التحويلية.

أما البلديات الفرنسية تستعمل الضريبة المهنية بدلا من العقارية كأداة للتنافسية الضريبية (Heckly, 1999, p. 32).

2.3.2.2. التنافسية الجبائية على المستوى الدولي

المقصود بها، قيام الدول الحريصة على جذب الاستثمارات بتنافس جبائي من طرف واحد، حيث تقوم بتخفيض الضرائب على أرباح الشركات أو الإفراط في منح الحوافز و خاصة الجبائية منها حتى تجلب إلى إقليمها أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
التنافسية الجبائية لا تخص الدول الأوربية فقط، فنجد بعض المناطق كجزر من المحيط الجنوبي التي تعتبر جناة ضريبية، حيث لم يتم تحصيل ضريبي أو يتم تحصيل ضريبي قليل على الدخول و أرباح الشركات(Heckly, 1999, pp. 33-34).

3. تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله ومحدداته.

سنحاول تقديم تعريف للإستثمار الأجنبي المباشر وبعدها سنتطرق إلى أشكاله ثم نتوجه إلى محدداته.

3-1- تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر.

تعريف OCDE: تتبنى OCDEتعريفان(فاروق، 2002، صفحة 249):

"فالأول هو تحرير حركة رؤوس الأموال الدولية، و يمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة". مما يعني أن الإستثمارات المباشرة لكل الإستثمارات المخصصة، من أجل إقامة روابط اقتصادية دائمة مع المؤسسة ما و خاصة الإستثمارات التي تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة.

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، فرع أو مؤسسة تابعة.
- مساهمة في إنشاء مؤسسة أو مشروع جديد".

و الثاني:" التي تأخذ به OCDEمن أجل أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الإستثمارات المباشرة، لا يمكن أن تكون انطلاقا من توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية للإستثمار و الدول المضيفة، لذا فإن كل شخص طبيعي أو كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل مجموعة أشخاص طبيعيين مرتبطين مع بعضهم أو كل مجموعة مؤسسات يملكون مؤسسة أو لا يملكون شخصية معنوية يعد مستثمرا أجنبيا مباشرا".

يعتبر مجال الإستثمار واسع، حيث يعتمد في مفاهيمه على كثير من العلوم الأخرى، كالإحصاء، الرياضيات و الاقتصاد.كما يعتمد الإستثمار على نظرية الدخل و بعض المفاهيم الاقتصاديةكالاستهلاك و الادخار، و للقيام بتحديده نجد أن هناك مجموعة من العوامل أو المحددات التي تحدده*، و من بين أهم المحددات نجد النظام الضريبي(أحمد.، سنة 1987، صفحة 27).
فالنظام الضريبي من بين المحددات الأساسية للإستثمار الأجنبي من خلال تأثيره عليه و كنا استعمال الضرائب في عوامل الجذب الشيء الذي خلق تنافسية جبائية بين الدول و ذلك لجذب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية.

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية ،أو تمويلية ،أو إنشائية ،أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.(شبانة، 1994، صفحة 2)

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى.
وحسب تعريف الأونكتاد ، فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع اجني قائم في دولة مضيفة،غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.
وبهذا يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق 10% من السهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع.
و يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الإرباح غير الموزعة، وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات.(مصطفى، 2004، الصفحات 2-3)

2-3-أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك ثلاث صور أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، و هي:(شلبي، 2005، صفحة 710)

3-2-1الاستثمار الخاص:

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.

3-2-2-الاستثمار الثنائي:

ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعنى الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبي ، (مبروك، 2007، صفحة 37)وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلى نتيجة مشاركته في المشروع.

3-2-3-الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية:

تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية،(يحي، 2015، صفحة 84) مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفى قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق.

3-3- محددات الاستثمار الأجنبي.

أن قرار الاستثمار في دولة معينة، يعتمد على عدة محددات، من حيث مدى تحقيقها لأهداف و طموحات و ظروف الشركات الأجنبية المستثمرة. فقد تعمل هده المحددات على التأثير على قرار الشركات الأجنبية بعدم الاستثمار في دولة معينة أو قد ينحصر تأثيرها في تخفيض حجم الاستثمار في تلك الدولة.

و من أهم محددات الاستثمار الأجنبي ما يلي:(عمر، 1997، صفحة 55)

3-3-1- تكلفة عناصر الإنتاج من عملة و مواد و أجور و نقل ، فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة أقل من غيرها من الدول، كلما تشجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار في تلك الدولة .

3-3-2- الاستقرار السياسي ، إذ كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة في تلك الدولة .

3-3-3- حجم السوق في الدولة المراد الاستثمار فيها ، فالسوق الصغيرة قد لا يشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة .

3-3-4-المناخ الاقتصادي للاستثمار من حيث وجود أو عدم وجود قيد لمراقبة العملة و سهولة أو صعوبة الإجراءات الحكومية، و قوانين الاستيراد و التصدير، و كذلك السماح أو عدم السماح للأجنبي بالتملك .

3-3-5-النظام الضريبي و حجم و شكل الإعفاءات الجمركية التي قد تمنح للاستثمارات الأجنبية لجذبها.

3-3-6-وجود منافسة قوية للمشروعات المراد إقامتها في الدول المستثمر فيها.

3-3-7-مدى توافر الموارد البشرية و عناصر الإدارة الكفأة في الدول المراد الاستثمار فيها.

إلا أنه في حالة عدم توفر الإدارة الكفأة في تلك الدول فان الشركات الأجنبية قد تلجأ إلى توظيف خبراء إداريين من الخارج.

أن الدول المستثمر فيها ليست مقتصرة فقط على الدول النامـــية، كما يـردد بعـض المؤلفين ، فالاستثمارات الدولية تتمركز في الدول الغربية بشكل أكبر منها في الدول النامية ، حيث تعتبر الولايات المتحدة أكبر مستورد للاستثمارات الدولية في العالم .(الزين، 2006، الصفحات 36-37)

4- تعريف المناخ الإستثماري ومقوماته.

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقـــطر و للفرص الاستثمارية .

4-1- تعريف المناخ الإستثماري.

هناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري، يمكننا الإشارة إلى تعريفين فقط ، هما :

4-1-1-تعريف قدي عبد المجيد: يقصد بمناخ الاستثماري " مجمل الأوضاع السياسية و الاقتصاديـــة و الاجتماعية و القانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن و يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا" (المجيد، 2002، صفحة 145)

4-1-2- تعريف حربي عريقات:يقصد بمناخ الاستثمار " مجمل الأوضاع و الظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المـــال و توظيفه ، و تشمل هده الظروف الأبعاد السياسية ، و الاقتصادية ، و كفـاءة و فعالية التنظيمات الإدارية ، التي يجب أن تكون ملائمة و مناسبة لجذب و تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية"(عريقات، 1998، صفحة 35)

4-2- مقومات المناخ الاستثماري : يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية على عدة مقومات ، نوجز أهمها فيما يلي :(الزين، 2006، الصفحات 84-85)

4-2-1- المناخ السياسي و الأمني:

هنـاك العديـد من العوامـل تـؤثر علـى مـدى ملاءمـة المنـاخ الاستثماري، حيـث عـدم تـوافر الاستقرار السياسي و الأمني ، يؤدي إلـى خفض معدلات الادخـار و بالتـالي خفض معدلات الاستثمار .و بـذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم ، الأمر الذي يدفعه إلى تـوطين أصـوله الاستثمارية فـي المناطق الأكثر استقرارا و أمنا .(صدقة، 2008، صفحة 21)

و يتأثر المناخ السياسي و الأمني بمجموعة من العوامل ، نوجزها فيما يلي: (سالمان، 2000، الصفحات 24-25)

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديموقراطيا أو دكتاتوريا،
- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية،
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف و درجة الوعي السياسي لديها و مدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

4-2-2- المناخ الثقافي والإجتماعي:

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع و إمكانية تكامله و مقدار التعاون المطلوب ، و يبرر ذلك من خلال:

- دور السياسة التعليمية و التدريبية و التكوينية المعتمدة ،
- درجة الوعي بعناصر و مقومات التقدم الاقتصادي، و درجة تفهم و تعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية،
- ج- دور الجمعيات و النقابات العمالية في تنظيم و تحسين القوى العاملة،
- **د-** درجة الوعي الصحي، و مقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة،

4-2-3- المناخ الإقتصادي:و يمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد ،
- مقدار البنية التحتية و مدى صلاحيتها ،
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول و القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية ،
- مرونة السياسة المالية و النقدية ، و ما تحتويه من تحفيزات ،
- درجة وضوح و استقرار قوانين الاستثمار و مقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر،
- مدى كفاءة البنوك و قدرتها على توفير المعلومات للمستثمر و معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية ، و مدى كفاءة سوق المال داخل الدولة ،
- مدى استقرار السياسات السعرية و معدلات التضخم،
- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال و الأرباح.

5- واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتحليل المناخ الإستثماري فيه.

5-1- المناخ الاستثماري في الجزائر

حسب خبراء البنك الدولي في تقديرهم لمناخ الأعمال في الجزائر، فإن الفترة الزمنية اللازمة لبعث مشروع استثماري في الجزائر قد قلصت من 120 يوما إلى حوالي 27 يوما فقط. و حددوا بدقة أن العقار الصناعي يشكل أهم العقبات للمشاريع الاستثمارية، و أن مناخ الأعمال متعلق بالهياكل القاعدية (موانئ، مطارات، و شبكة الطرقات)، و كذلك متعلق بالسياسة النقدية و المالية للبلد.كما بينوا أهمية

المعاهدات، و الاتفاقات الدولية المتعلقة بالنزاعات في مجال الاستثمار، و الوضوح و الاستقرار في الإطار التشريعي، و تنظيم المبادلات،و الاقتصاد الموازي ، و عقود العمل ،و الحد الأدنى للأجور.
و قد أشار الوزير الجزائري السابق حميد طمار، وزير المساهمة و ترقية الاستثمارات في المحاضرة التي ألقاها على هامش أشغال الدورة العادية للغرفة التجارية البلجيكية العربية اللوكسمبورغية التي عقدت ببروكسل بتاريخ 15 جوان 2006، أشار الوزير إلى أن الجزائر شرعت في تقديم تسهيلات،و مزايا لاستقطاب المستثمرين الأجانب ، من بينها الحصول على العقارات الصناعية ، و تخفيض الضرائب على الفوائد ، و تقليص مهلة الحصول على الاستثمار. كما اعترف الوزير الجزائري بوجود عراقيل و نقائص في النظام الجزائري تعود بالدرجة الأولى إلى عدم تأقلم العقليات مع عملية تحرير السوق، و غياب استراتيجية إشهارية مثلى للتعريف بمؤهلات الجزائر في المجال الاقتصادي.(الزين، 2006، صفحة 78)

2-5- واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في النصف الأول من عام 2021، حسبما أشار بنك الجزائر في تقريره الاقتصادي عن "الاتجاهات النقدية والمالية" في النصف الأوّل من عام 2021، إذ بلغ 403 مليون دولار، مقابل 504 مليون دولار في الفترة نفسها من العام السابق.
الجزء الأكبر من هذا الاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز في قطاع الطاقة ولا يُسهم في التنويع الاقتصادي الوطني. يذكر أن الجزء الأكبر من هذا الاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز في قطاع الطاقة ولا يُسهم في التنويع الاقتصادي الوطني، إذ أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انخفض تدريجيًا من 2.3 مليار دولار في عام 2010 إلى 1.38 مليار دولار في عام 2019، حتّى أنّه تم تسجيل سحب الاستثمارات في عام 2015 بعد الصدمة النفطية في عام 2014، وبعد انهيار أسعار النفط في عام 2014، ثم تراجع عديد من الاستثمارات في مجال المحروقات.(لشموت، 2022)

في السياق نفسه، تسعى الحكومة إلى رفع القيود على جلب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تعديل في إطارقاعدة 49/51بالنسبة للقطاعات غير الاستراتيجية، وفي انتظار الكشف عن قانون الاستثمار الجديد وقانون المحروقات المعدّل، اللذان ينتظر منهما رفع المزيد من العقبات البيروقراطية، وتوفير بيئة استثمار جذابة وتشجيع استقطاب رؤوس أموال أجنبية، مع ضرورة استقرار الإطار التشريعي والتنظيمي.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي استثمارات يقوم بها أشخاص (طبيعيون أو معنويون) من بلد معين خارج الحدود، وتتمثل الاستثمارات الأجنبية في إنشاء مشاريع جديدة، أو تملك حصص في رأس مال الشركات القائمة بشرط امتلاك القدرة على إدارة الشركة، حيث تساهم الاستثمارات الأجنبية في مكاسب مهمة، تتمثل في توفير مصادر تمويل جديدة بالعملة الصعبة، خلق مناصب عمل، وتقديم قيمة مضافة لاقتصاد المحلي، ونقل الخبرات والمعرفة، وتنمية الصادرات وبالتالي تحسين أداء الميزان التجاري وتنويع الاقتصاد الوطني.

بالعودة إلى الأرقام، فإن معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعد من بين أكثر المؤشرات تدهوراً، إذ انخفض هذا الاستثمار الأجنبي بنحو 19 في المئة، وسجل تراجعاً من مليار و382 مليون

دولار عام 2019 إلى مليار و125 مليون دولار عام 2020، في انتظار الإحصاءات الخاصة بعام 2021، في حين تبقى أهم الاستثمارات تسجل في قطاع المحروقات، بسبب غياب استراتيجية عامة في مجال الاستثمار تضمن خلق شراكات مربحة مع الأجانب، وعدم استقرار القوانين وعدم ثباتها بشكل يبعث على الثقة في نفوس المستثمرين، إضافة إلى البيروقراطية الإدارية التي تعتبر معرقلاً أساسياً لتدفق الاستثمارات الأجنبية.(يحي ع.، 2022)

وانتقد الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمن، في وقت سابق، غياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، معتبراً أنه "لا يعقل ألا تستفيد بلادنا مما حباها الله من موقع استراتيجي مهم وموارد طبيعية كثيرة، حيث لم يتعد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر معدل 1.3 مليار دولار في السنة، معظمها في قطاع المحروقات". وقال إنه "رقم بعيد جداً، بل يكاد ينعدم، مقارنة بدول أخرى لا تملك من الإمكانات والموارد ما تملكه بلادنا".(يحي ع.، 2022)

5-3- فرص الجزائر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي حول العالم تحسنًا في النصف الأول من عام 2021، حيث وصل الاستثمار الأجنبي إلى 852 مليار دولار، وفقًا لمرصد اتجاهات الاستثمار الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد".

وفي ظلّ تعافي الاقتصاد العالميوالبحث عن مصادر الطاقة وسلاسل التوريد وإضفاء الطابع الإقليمي على القيمة والثروة، يمكن للجزائر أن تكون محطة استقطاب الشركات الأجنبية والعالمية من خلال عمليات الاندماج والشراء والخصخصة الشركات العمومية المفلسة، إذ تتوفر الجزائر على البنيات التحية (شبكة الطرقات والاتصالات، الموانئ والمطارات، إمدادات الكهرباء والغاز ومناطق صناعية...)، زيادة على توفر المواد الأولية ومصادر الطاقة والموارد الطبيعية، وسوق داخلية معتبرة، إضافة إلى يد عاملة متكونة ومتعلمة.(لشموت، 2022)

6-العلاقة التأثيرية بين التنافسية الجبائية وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

6-1- أثار التنافسية الجبائية غير المضرة على بيئة الأعمال والجاذبية

يعتبر مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية، مرآة لتطور الدولة ومدى تحكمها في تطوير البنية التحتية لها وكذا مامدى قدرتها لجذب الإستثمار، و في ظل التنافسية الجبائية غير المضرة، كيف تستطيعالدولة أن تحقق أهدافها من خلال هذه الظروف.

و مؤشرات بيئة الأعمال والجاذبية تتكون من أربعة مؤشرات فرعية مهمة وهي كما يلي:

- الحاكمية وفعالية المؤسسات؛
- البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات؛
- جاذبية الإستثمار؛
- تدخل الحكومة في الإقتصاد.

6-1-1-الضرائب والحاكمية

إن الحاكمية الجيدة لا تساعد على الإستقرار السياسي فقط، بل أنها أصبحت أيضا عاملاً حاسمًا في التنافسية الدولية، فالبراهين المتزايدة توضح أن الفساد الواسع الإنتشار يضر بقابلية البلد على إجتذابالإستثمارات الخارجية المباشرة.(للتخطيط، 2004، صفحة 43).

إلا أن تعقد النظام الضريبي وإتسامه بالجمود والصلابة، أدى إلى صعوبة إستخدام الضريبة كأداة للسياسة الإقتصادية(شريط، 2003، صفحة 302)، مما نجم عن ذلك عدم الشفافية، والتي بدورها أثرت على المستثمرين ، إذ عدم وجودها –الشفافية- تحملهم تكاليف إضافية وهذا نظرا لعدم توفر المعلومات الضرورية للقيام بعملية الإستثمار.(بلعيد، ماي/جوان 2003، صفحة 04).

إضافة إلى ذلك نظام ضريبي غير ملائم لمستجدات المرحلة الراهنة التي تتميز بالتغيرات، مما يساعد على تفشي الفساد، مما يؤثر سلبًا على كفاءة الحاكمية.

إذا عدم الشفافية وتعقد النظام الضريبي، من أهم الأسباب المساعدة في إنتشار الفساد ، وهذا الأخير، عنوان للحاكمية الفاشلة. ضف على ذلك مشكلة الضغط الجبائي(فوزي، 1973، صفحة 128) ، (وسيلة، 2005، الصفحات 03-04)المرتفع، لاسيما تعدد الضرائب وكثرتها، تدفع بالمكلف بإتباع إجراءات جد معقدة للقيام بتصريحاته لكل الضرائب هذا من جهة، وإرتفاع معدلات الضرائب أيضا تؤدي إلى ضغط جبائي على الأشخاص والمؤسسات من جهة أخرى.

البلد التي تتسم بالفساد، تنتشر فيها ظاهرتي الغش والتهرب الجبائي نظرا لضغط على المكلف مما يدفعه إلى البحث عن تلك الطرق وبالتالي ضياع مورد مالي هام للدولة. (bertossa, 2001, p. 206).

6-1-2-الضرائب وفعالية المؤسسات

هناك تسليم بدور المؤسسات والتغيير المؤسسي في التنمية حيث يمكن تعريف التنمية على أنها النمو الإقتصادي المقترن بالتغيرات المؤسسة المناسبة(للتخطيط، 2004، صفحة 41).

وحتى تكتسي المؤسسة الفعالية المطلوبة، يجب توفير لها بيئة محفزة ومناسبة، وخاصة من ناحية التشريع الضريبي، لاسيما الضريبة على أرباح الشركات « IBS »، التي تؤثر معدلاتها على إستقرار المؤسسات وتوسع نشاطها.

بما أن المؤسسات تساهم في تطور ونمو الإقتصاد الوطني لبلد ما، فما على الدولة أن تكون مرنة في تعاملها مع المؤسسات من أجل جذبها، وبالتالي عدم مساعدتها على الإستثمار في خارج البلد.

ويؤدي إلى تحقيق الإستقرار في التحصيل الضريبي وتنشيط السوق المحلي وكذا تشجيع فرص العمل.(Vandoren, France,1999/1, p. 02).

6-2- الضرائب وجاذبية الإستثمار

لدى الدولة آلية تستخدمها من أجل جذب الإستثمارات تكمن في التحفيزات الجبائيةوكأدات فعالة من أجل إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل.

6-2-1-علاقة الضرائب بالإستثمار الأجنبي المباشر

إن سياسة ضرائب الشركات(finnances, 2004, pp. 27-48) التي تتبعها إحدى الدول يمكن أن تؤثر على الدول الأخرى بوسائل متعددة، فإن العبء الضريبي الداخلي لإحدى الدول، مرتفعا بالنسبة للدول الأخرى، فإن وعاء الضريبة قد ينتقل إلى الدول ذات النظام الضريبي الأقل إرهاقا.(كوستيال، 2001، صفحة 11)ويتضمن تدفقات إلى الخارج من الإستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن للدول أن تتنافس على إجتذابالإستثمار إلى الداخل.

كما يمكن أن تؤدي الضرائب دورًا هامًا ورئيسيًا في قرارات الشركات بشأن المكان الذي تعلن فيه أرباحها، لاسيما هناك رابطة قوية بين النظام الضريبي والإستثمار الأجنبي المباشر،إضافة إلى ذلك، فإن الدول التي لها أسعار الضرائب مرتفعة تجعل المستثمرين- الشركات- يفرون من الضرائب المحلية كلية،إلا أننا في دراسة نتائج التنافسية الجبائية غير المضرة هو جذب الإستثمار.إذا تأثير التنافسية الجبائية غير المضرة على جاذبية الإستثمار، تأثير إيجابي، ما دام هدفها أستقطاب وجذب الإستثمارات وبالتالي تدفقات رؤوس أموال خارجية.

أمام الدولة أشكال تحفيزية جبائية لجذب الإستثمار، تتمثل فيما يلي :(الحاج، 1999، صفحة 88)،

- الإعفاءات الضريبية؛
- التخفيضات الضريبية؛
- نظام الإهتلاك؛
- المعاملة الضريبية للأرباح والخسائر.

6-2-2-.آلية السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة

بما أن الدولة تسعى من خلال تحفيزها للإستثمار، تحقيق الأهداف الإقتصاديةوالإجتماعية، فالأهداف اللإقتصادية تسعى إلى توفير المناخ الملائم للإستثمار، وزيادة تراكم رؤوس الأموال من خلال تخفيف العبء الضريبي على الأعوان الإقتصاديين، حتى تقل تكلفة الإستثمار وتشجيع الإقبال عليها من أجل تحريك ودفع عجلة النمو الإقتصادي.

الشكل رقم 01: آلية عمل السياسة التحفيزية على المدى الطويل في زيادة موارد الخزينة

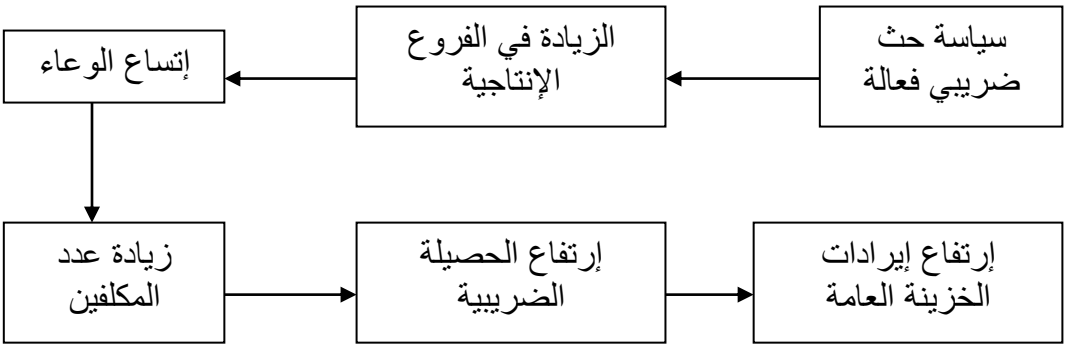

المصدر:بليلة لمين، السياسة الضريبية ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، حالة الجزائر (1989-1998)، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، تخصص إقتصاد، كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.ص55

كما تسعى هذه الإجراءات إلى توسيع القاعدة الضريبية على المدى الطويل في ظل سياسة تحريضية فعالة ودقيقة، حيث أن هذه السياسة من شأنها أن تزيد من الفروع الإنتاجية ومستوى نشاطها وما يقابل هذه الزيادة إتساع الوعاء وإتساع رقعة المكلفين بالضريبة، وبالتزامهؤلاء بواجبهم تجاه الخزينة العامة من شأنه أن ينتمي في الحصيلة الضريبية مستقبلا. كما هو موضح في الشكل الموالي يمثل آلية عمل السياسة التحريضية على المدى الطويل في زيادة موارد الخزينة.

7- الخاتمة:

إن أهم التغيرات التي أفرزتها العولمة، كان لها أثر على إستراتجية الدول في الحفاظ على مكانتها الدولية ضمن الأقوياء، فهي تسعي لكسب ميكانيزمات ديناميكية من أجل البقاء
، وذلك من خلال تهافت الدول وتنافسهم على رؤوس أموال أجنبية، من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الاستثمارات، خاصة الأجنبية منها. لذا تبرز دور التنافسية الجبائية غير المضرة في جذب تلك الأموال وبالتالي تحقيق معدلات نمو معتبرة.

7-1- صحة إختبارالفرضيات:

من خلال الدراسة تبين مايلي:

- نعم يمكن إعتبار التنافسية الجبائية كأحد دعائم للدولة في حالة غير المضرة أي (المشروعة) و تحدي لها في النوع الثاني من التنافسية الجبائية المضرة مما يجبر الدولة على تضحي بمورد هام وإيراد معتبر جراء الإعفاء التام للضرائب على المستثمرين الأجانب؛ وبالتالي الفرضية الأولى صحيحة؛

- الكلام عن مزايا الإستثمار الأجنبي سابق الآوان لأن من جهة أخري له عيوب كخلق التبعية وإغراق السوق بمنتجات دولية تنافس المنتجات المحلية بل يغرقها؛ وبالتالي الفرضية الثانية نسبية؛

- عملت الجزائر على توفير المناخ المناسب للإستثمار الأجنبي المباشر قد يؤهلها لتحتل مكانة مرموقة للدول أكثر إستقطابا له، هذا صحيح حيث عملت على تعديل القانون المتعلق بتشجيع الإستثمارات الأجنبية 2016، ومنه الفرضة الثالثة صحيحة؛

- نعم يوجد أثر إيجابي بين التنافسية الجبائية المشروعة و جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وكلما كان المناخ الإستثماري مناسب يكون الإستقطاب كبير ولا يتأتى ذلك إلا بتفعيل نظام الحوافز للضرائب ومنه جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، إذا الفرضية الرابعة صحيحة.

7-2- نتائج الدراسة:

مما سبق نستخلص مايلي:

- ظهرت التنافسية الجبائية كإحدى إفرازات العولمة هذا من ناحية و كحتمية لتبادل الحر لحركة رؤوس الأموال و استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية و خاصة الأجنبية منها من ناحية أخرى.
- رغم تعدد و اختلاف مفاهيم حول التنافسية الجبائية يمكن تعريفها بما يلي: هي إجراء ضريبي تقوم به الدولة من أجل الحصول على التدفقات المالية، لكن لم يكن ظهور هذه الظاهرة وليدة صدفة بل هناك عوامل ساعدتها في الانتشار و التنامي، الأساسية منها و الثانوية.
- إن اختلاف دراسة هذه الظاهرة حسب الخبراء و تخصصاتهم، أدى إلى تصنيف التنافسية الجبائية إلى عدة أصناف، فمنهم من يراها حسب صيغتها القانونية من حيث مشروعاتها أو غير ذلك و بعض الآخر يراها على أساس الهيكل السياسي، فيدرالي أو كونفيدرالي و الباقي يراها حسب المستوى المحلي و الدولي.
- إن تركيزنا على التنافسية الجبائية المضرة و غير المضرة أفرزت كل منها نتائج تعود بالإيجاب أو بالسلب للدولة، كل حسب طبيعتها.
- للحد من ظاهرتي الإزدواج و التهرب الضريبي، ظهرت التنسيق و التجانسكحتمية لمعالجة هذه المشاكل الجبائية هذا من جهة و لإبرام الإتفاقيات الجبائية الدولية كآلية ناجعة لحل هذه المشاكل.
- أثار التنافسية الجبائية غير المضرة على مؤشرات التنافسية الجارية، إيجابي، لما تنتج عن التنافسية الجبائية غير المضرة، إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر هذا من جهة و توفير مناصب الشغل عن طريق التحريض الضريبي من أجل تشجيع الشغل و التصدير من جهة أخرى.
- لاحظنا تراجع تدفق الإستثمار الأجنبي في الجزائرلسنة 2021، رجعه الخبراء إلى جائحة كورونا وما عملت بالدول. مما تقلص التبادل الدولي.

3-7- الإقتراحات:

يمكن ذكرها فيما يلي:

- على الجزائر أن تعتمد على التنويع الإقتصادي في نظامها، وهدم التركيز فقط على الريع النفطي؛
- كما نناشد الهيئات المسؤولة في النظام الضريبي على توفير المناخ الإستثماري حقيقي يساهم بشكل أوسع في جذب المستثمريين وبالتالي نضمن حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر؛

- تركيز الدولة على التحفيزات الجبائية مما تضع حد أمام التنافس غير المشروع للجباية بين الدول بحجة إستقكابالإستثمار الأجنبي المباشر. حتى تحولت بعض الدول إلى ملاذ للتهرب الضريبي من خلال الجنات الضريبية؛

- تقليل من تكلفة الإسترداد وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، حتي يتسنى مواجهة التحديات والأزمات الإقتصادية التي تعصف بالدول وتنهار إقتصاديا وتفشل حتي في تلبية حاجات شعبها مما يؤهلها لتكون محل الإضرابات والتمرد مما يجعلها قابلة للاضمحلال؛

- تفعيل جاذبية الإستثمار لتكون محفز لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

وفي الأخير كأفاق نأمل ان تخطو الجزائر خطوات فعالة لتوطيد العلاقة بين الدول، في ظل الإحترام المتبادل بينهم وتفعيل الجارة البينية مما يغذي التبادل الدولي وتصبح الجزائر رائدة في الميدان في جميع المجالات.

8- المراجع :

- bertossa, B. (2001). «face a la criminalité organisée en matière fiscale ». *, criminalité organisée et fraude fiscale a l'échelle internationale actes du colloque.* Bruxelles.
- Charles Oman .(2000) .concurrence fiscale et investissement directsàl'étranger (IDE*)* . (*Problèmeséconomiques*.23 صفحة ،*)*
- finances, M. d. (2004). , *direction générale des impôts guide fiscale des investisseurs.* Alger: Ministère des finances.
- Heckly, C. (1999). *la politique fiscale dans les pays industrialisés, Paris, 1999.* Paris: , dunod.
- Marini Philippe .(.2004 ,11 22) .*WWW.SENAT.fr/rap/rg 98.483.html*) من ،2022 ,10 15 تاريخ الاسترداد .on ligne) WWW.SENAT.fr/rap/rg 98.483.html,
- Philippe Didier .(.2002) .*la nation de concurrence fiscale archives de philosophie du droit l'impôt.Tome 46*.paris: . Dalloz.,

- Vandoren, F. F. (France,1999/1). Revue « Fiscalité Européenne et droit Internationale des Affaires ». . *La Politique Fiscale, Européenne eu Matière de Fiscale des Entreprise,*.
- ا.م عبدالرحان. (06 09, 2000). *www.ESCWA.org*. تاريخ الاسترداد 8 11, 2011، من www.ESCWA.org.
- إسماعيل شلبي. (2005). إ المؤتمر السنوي العاشر دارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، . *الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر*، . القاهرة : جامعة عين شمس.
- البطريق يونس أحمد. (سنة 1987). ، *النظم الضريبية*،. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- المعهد العربي للتخطيط. (2004). *تقرير التنافسية العربية*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- أمينة زكي شبانة. (7-9 أبريل, 1994). المؤتمر العلمي الثامن عشر للمصريين تمويل التنمية لإقتصاد السوق. *دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين:تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق*،. القاهرة.
- بابكر مصطفى. (2004). *تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر ،برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر* . الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- بعلوج بلعيد. (ماي/جوان 2003). مداخلة ضمن الملتقى العملي الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد. *تأثير الشفافية على جذب الإستثمار الأجنبية المباشرة*، ، . ، الأوراسي،: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- حربي عريقات. (1998). واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي . *ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الوطن العلوم المالية و المصرفية* . الأردن: جامعة اليرموك.
- حسين عمر. (1997). *الاستثمار و العولمة* . مصر: دار الكتاب الحديث.
- دعاء محمد سالمان. (2000). دور سياسات الصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري ،. *رسالة ماجستير*. القاهرة، عين شمس، مصر: كلية التجارة.
- رمضان صديق محمد. (12, 2002 .). نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية، مجلة التنمية و السياسات الإقتصادية المجلس الخامس، العدد الأول،. صفحة 16.
- رينت جروب وكريستينا كوستيال. (06, 2001). ، الإستثمار الأجنبي المباشر وإيردات ضرائب الشركات التوافق، التنافس الضريبي،. *مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38، العدد2*.

- سعيدي يحي. (2015). *الإستثمار الأجنبي المباشر*. عمان: إثراء للنشر والتوزيع .
- طارق الحاج. (1999). *المالية العامة*، . الأردن: مطابع الأرز.
- طالب وسيلة. (أفريل, 2005). الضغط الضريب والفعالية الضريبية –حالة الجزائر –مذكرة ماجستير (غير منشورة)،. البليدة، العلوم الإقتصادية، بجامعة سعد دحلب البليدة: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، .
- عبد المنعم فوزي. (1973). *النظم الضريبية* ، . لبنان: دار النهضة العربية.
- علي يحي. (01 07, 2022). *الجزائر تراهن على إستثمارات اجنبية تستقطبها علاقاتها الخارجية*. تاريخ الاسترداد 02 11, 2022، من https://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators:
- عمار لشموت. (19 01, 2022). تراجع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – الأسباب والحلول. الجزائر، https://ultraalgeria.ultrasawt.com، الجزائر.
- عمر هاشم محمد صدقة. (2008). *ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي .
- قدي عبد المجيد. (2002). الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ،. *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الإستثماري*. الجزائر: جامعة الأغواط.
- قدي عبد المجيد ورابح شريط. (2003). قدي عبد المجيد، شريط رابح، ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، 3000، مابين12/11 ماي، PFISCA.2003. *الإصلاح الضريبي في الجزائر، السياق والمضمون*. جامعة البليدة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- محمد بن بوزيان، الطاهر زباني. (2002). الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائر في الألفية الثالثة ECONA3000. *الأورو وسياسه سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس و المغرب* (صفحة 273). البليدة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
- منصوري الزين. (2006). *آليات تشجيع وترقية الإستثمار كآداة لتمويل التنمية الإقتصادية*.أطروحة دكتوراة (غير منشورة) نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 03.

- نزيه عبد المقصود مبروك. (2007). *الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي .
- نشام فاروق. (2002). الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. *الإستثمارات الأجنبية في الجزائر والتنمية الإقتصادية*. البليدة: كلية الإقتصاد –جامعة البليدة.